الأمم المتحدة

A/65/205–S/2010/413

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
30 July 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والستون
البند ٧٣ من جدول الأعمال المؤقت*
تقرير المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

تقرير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة وأعضاء مجلس الأمن التقرير السنوي السابع عشر للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، المقدّم من رئيس المحكمة وفقا للمادة ٣٤ من نظامها الأساسي (انظر S/25704 و Corr.1، المرفق) التي تنص على ما يلي:

”يقدم رئيس المحكمة الدولية التقرير السنوي للمحكمة الدولية لرواندا إلى مجلس الأمن وإلى الجمعية العامة“.

* A/65/150.

260810 260810 10-47069 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

كتاب الإحالة

٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠

أصحاب السعادة،

يشرفني أن أقدم التقرير السنوي السابع عشر للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتُكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠، إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن وفقا للمادة ٣٤ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية.

وتفضلوا، أصحاب السعادة، بقبول فائق تقديري.

(توقيع) باتريك **روبنسون**
رئيس المحكمة

رئيس الجمعية العامة
الأمم المتحدة
نيويورك

رئيس مجلس الأمن
الأمم المتحدة
نيويورك

التقرير السنوي السابع عشر للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

موجز

يغطي التقرير السنوي السابع عشر للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠.

وقد واصلت المحكمة التركيز على إكمال جميع المحاكمات والاستئنافات. وأصدرت دائرة الاستئناف ثلاثة أحكام بحق ستة أشخاص، وأصدرت الدوائر الابتدائية حكما في قضية المدعي العام ضد بوبوفيتش وآخرون، المتعلقة بسبعة متهمين. وأجرت المحكمة عشر محاكمات في قاعاتها الثلاث. وفي ختام الفترة المشمولة بالتقرير كانت إجراءات الاستئناف جارية بحق ١٤ شخصا وكان ١٨ شخصا قيد المحاكمة، وثلاثة متهمين في المرحلة التمهيدية. ولا يزال اثنان من المتهمين طليقين وهما راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش.

وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أعيد انتخاب القاضي باتريك روبنسون (جامايكا) رئيسا للمحكمة والقاضي أو – غون كوون (جمهورية كوريا) نائبا له. وواصل قلم المحكمة جون هوكنغ، والمدعي العام سيرج براميرتز الاضطلاع بواجباتها في المحكمة.

وحقق مكتب المدعي العام تقدما نحو إنجاز ولاية المحكمة على صعيدي المحاكمات والاستئنافات معا. وواصل مكتب المدعي العام تعزيز التفاعل مع السلطات في دول يوغوسلافيا السابقة، من أجل تشجيع التعاون مع المحكمة ودعم المحاكمات المحلية لمرتكبي جرائم الحرب.

واستمر قلم المحكمة في أداء دور حاسم تحت سلطة الرئيس فيما يتعلق بتوفير الدعم الإداري والقضائي للمحكمة. وقدم رئيس قلم المحكمة الدعم التشغيلي للدوائر ولمكتب المدعي العام، وسيَّر جميع الشؤون الإدارية للمحكمة. وقام المكتب المباشر لرئيس قلم المحكمة بتنسيق أعمال مختلف أقسام التسجيل وبمعالجة مجموعة واسعة من المسائل القانونية والمتعلقة بالسياسات والمسائل الفنية، بما في ذلك سياسات تقليص المحكمة. وأجرت دائرة الاتصالات مجموعة متنوعة من الأنشطة بهدف زيادة التعريف بالمحكمة وإطلاع المجتمعات المعنية على أحكامها. وأنشأت وحدة إدارة المحفوظات والسجلات نظاما لإدارة السجلات

لكفالة وضع استراتيجية لأمن المعلومات من أجل إدارة سجلات المحكمة بصورة مناسبة. ودعم قسم إدارة أعمال المحكمة وخدمات الدعم ما يبلغ عشر محاكمات بالإضافة إلى عدد كبير من الجلسات التمهيدية للمحاكمات وجلسات الاستماع المتعلقة بحالات إهانة المحكمة وجلسات الاستئناف. واستمر قسم خدمات المؤتمرات واللغات في تقديم خدمات الترجمة الشفوية والتحريرية وخدمات إعداد المحاضر. ويسر قسم الضحايا والشهود سفر المئات من الشهود إلى لاهاي لتقديم الأدلة. وقدم مكتب المساعدة القانونية ومسائل الاحتجاز خدمات لعدد كبير من أفرقة الدفاع في قضايا في مراحل الإجراءات التمهيدية والمحاكمة والاستئناف. وواصلت وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة العمل بنشاط وافر لخدمة العملية القضائية على أساس يومي وتوفير الرعاية الاحتجازية الآمنة لجميع المحتجزين. ونسقت شعبة خدمات الدعم الإداري إعداد تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وتقديم التقديرات المنقحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، من أجل دعم التوقعات المنقحة للمحاكمات سواء فيما يتعلق ببنود الوظائف أو بغيرها من البنود.

وقد واجهت جميع أجهزة المحكمة تحديات كبيرة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير فيما يتعلق بتحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز بسبب الآثار المدمرة لتناقص الموظفين. واستجابة لذلك حث رئيس المحكمة مجلس الأمن على اتخاذ التدابير اللازمة لمساعدتها على الاحتفاظ بموظفيها. وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠ اتخذ مجلس الأمن القرار ١٩٣١ (٢٠١٠)، الذي أهاب فيه بالأمانة العامة وهيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى أن تواصل العمل مع رئيس قلم المحكمة لإيجاد حلول عملية لمعالجة هذه المسألة مع اقتراب المحكمة من إنجاز أعمالها.

وقد أكملت المحكمة حتى الآن إجراءات في حق ١٢٦ من الأشخاص البالغ عددهم ١٦١ شخصا الذين وجهت المحكمة إليهم تُهما. ويورد التقرير التالي تفاصيل أنشطة المحكمة خلال الفترة قيد الاستعراض، ويظهر تركيزها على هدفها المتمثل في إكمال إجراءاتها في أقرب وقت ممكن، دون التضحية بالإجراءات القانونية الواجبة.

المحتويات

الصفحة

كتاب الإحالة ٢
أولا – مقدمة ٦
ثانيا – الأنشطة التي تشترك فيها المحكمة بأكملها ٧
ألف – رئيس المحكمة ٧
باء – مكتب المحكمة ١٠
جيم – مجلس التنسيق ١١
دال – الجلسات العامة ١١
هاء – لجنة القواعد ١١
واو – آلية تصريف الأعمال المتبقية ١٢
ثالثا – أنشطة الدوائر ١٣
ألف – تكوين الدوائر ١٣
باء – النشاط الرئيسي للدوائر الابتدائية ١٣
جيم – الأنشطة الرئيسية لدائرة الاستئناف ١٨
رابعا – أنشطة مكتب المدعي العام ٢٠
ألف – إنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف ٢٠
باء – التعاون ٢١
جيم – إحالة القضايا وملفات التحقيق ٢٤
دال – دعم المحاكمات الوطنية ٢٥
خامسا – أنشطة قلم المحكمة ٢٥
ألف – مكتب المسجل ٢٦
باء – أقسام خدمات الدعم القضائي ٢٦
جيم – شعبة الشؤون الإدارية ٢٨

أولا – مقدمة

١ – يبين التقرير السنوي السابع عشر للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، أنشطة المحكمة خلال الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠.

٢ – وقد واصلت المحكمة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تنفيذ استراتيجيتها للإنجاز التي أقرها مجلس الأمن في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣) فأصدرت دائرة الاستئناف ثلاثة أحكام بحق ستة أشخاص. وأصدرت الدوائر الابتدائية حكما في قضية المدعي العام ضد بوبوفيتش وآخرون المتعلقة بسبعة متهمين، وأجرت هذه الدوائر في ذروة نشاطها عشر محاكمات في قاعات المحكمة الثلاث، مستخدمة الفسح الزمنية المتاحة في جداول المحاكمات. وفي ختام الفترة المشمولة بالتقرير كانت إجراءات الاستئناف جارية بحق ١٤ شخصا وكان ١٨ شخصا قيد المحاكمة، وثلاثة متهمين في المرحلة التمهيدية. وللأسف يظل متهمان آخران طليقين. وهما راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش. ويظل عدم التمكن من إلقاء القبض على الهاربين المتبقيين مصدر قلق عميق في المحكمة. وقد أكملت المحكمة حتى الآن إجراءات في حق ١٢٦ من الأشخاص البالغ عددهم ١٦١ شخصا الذين وجهت إليهم تُهما.

٣ – وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أعيد انتخاب القاضي باتريك روبنسون (جامايكا) رئيسا للمحكمة والقاضي أو – غون كوون (جمهورية كوريا) نائبا له. وواصل قلم المحكمة جون هوكنغ، والمدعي العام سيرج براميرتز الاضطلاع بواجباتها في المحكمة، مركزين على الإنجاز السريع لأنشطة المحاكمة والاستئناف. واتخذت تدابير خلال الفترة المشمولة بالتقرير لإصلاح إجراءات المحكمة من أجل تحقيق أقصى قدر من الكفاءة، ونُفذت توصيات الفريق العامل المعني بالتعجيل بسير المحاكمات.

٤ – وكجزء من استراتيجيتها للإنجاز، قيَّمت المحكمة عبء عملها المتبقي وحددت ضرورة إعادة تخصيص الموارد لدائرة الاستئناف. وترد هذه الاستراتيجية في ميزانية المحكمة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وستسمح بإسراع عمل المحكمة وتحقيق وفورات كبيرة في الموارد.

ثانيا – الأنشطة التي تشترك فيها المحكمة بأكملها

ألف – رئيس المحكمة

٥ – واصل رئيس المحكمة تركيز جهوده على المهام الأساسية للمحكمة – وهي المحاكمات والاستئنافات – وأدخل عددا من الإصلاحات خلال الفترة قيد الاستعراض.

١ – الإصلاحات الداخلية

٦ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير أنشأ رئيس المحكمة فريق عمل لتقييم الجوانب الإجرائية والموضوعية للإجراءات في حالات إهانة المحكمة، وتقديم توصيات بشأن سبل إسراع البت فيها. ونتيجة لهذه المبادرة اعتمد القضاة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قاعدة جديدة للإجراءات والأدلة – القاعدة ٩٢ – خامسا – من أجل تنظيم قبول الأدلة في المحاكمات التي لا يتوافر فيها شهود بسبب التخويف والرشوة.

٧ – وأعاد الرئيس تكوين الفريق العامل المعني بالتعجيل بسير المحاكمات من أجل إجراء استعراض ثالث لممارسات المحكمة بهدف تقييم إمكانية إدخال مزيد من التحسينات في عمل الدوائر. وقدم الفريق العامل تقريره في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٠ وأوصى بعدد من الإصلاحات في إجراءات المحكمة. وفي ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠ اعتمد القضاة هذه التوصيات وقرروا إدماجها في الإجراءات الجارية. وكان من ضمن التوصيات المعتمدة التوصية بأن تُلزم الدوائر الابتدائية الأطراف باعتماد إجراء مناسب ومتسق لتقديم الإشعارات ونشر البيانات الخطية التي تقدم عوضا عن الشهادات الشفوية. ومن ضمن التوصيات المعتمدة أيضا التوصية بأن تُلزم الدوائر الابتدائية الأطراف بتقديم الالتماسات الشفوية لقبول الأدلة بطريقة تكفل أكبر قدر ممكن من الكفاءة، وتشجيع الطرفين على الاتفاق على الحقائق التي لا جدال فيها، وتيسير الإحاطة القضائية بالوقائع التي تم البت فيها. وشملت التوصيات الأخرى المعتمدة قيام الدوائر الابتدائية بمعالجة جميع المسائل الإجرائية والإدارية خارج قاعة المحكمة، وزيادة استخدام الأحكام الشفوية عوضا عن القرارات الخطية، وتحديد أولوية الترجمة حسب أهمية الوثائق، وتجنب الترجمة غير الضرورية. وأخيرا، وفي الوقت الذي يتم فيه الاستماع إلى أقل من ست محاكمات في وقت واحد، ستزيد الدوائر الابتدائية فترات انعقادها للنظر في بقية القضايا كلما تسنى استخدام قاعات المحكمة خلال فترات أطول.

٢ - بناء القدرات وتراث المحكمة

٨ - واصل الرئيس روبنسون النهوض ببناء قدرات الأجهزة القضائية الوطنية باعتبار ذلك من الأولويات ضمن استراتيجية تراث المحكمة. ففي شباط/فبراير ٢٠١٠ نظمت المحكمة مؤتمرا ممولا من الجهات المانحة شارك فيه أكثر من ٣٥٠ ممثلا للمجتمع الدولي وبلدان يوغوسلافيا السابقة لمناقشة جوانب من تراث المحكمة، لا سيما على الصعيد الإقليمي. وفي ١ أيار/مايو بدأت المحكمة بالاشتراك مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تنفيذ مشروع مشترك مدته ١٨ شهرا بتمويل من الاتحاد الأوروبي، يهدف إلى مساعدة السلطات القضائية الوطنية في المنطقة على تأمين قدرتها على إجراء التحقيقات في قضايا جرائم الحرب وملاحقة الجناة والبت في القضايا، بما في ذلك مشروع لترجمة محاضر جلسات المحاكمة وأدوات البحث إلى لغات المنطقة. وتُعد المحكمة أيضا لإنشاء مراكز معلومات بملكية محلية في يوغوسلافيا السابقة.

٣ - العلاقات الدبلوماسية وأشكال التمثيل الأخرى

٩ - شارك رئيس المحكمة بنشاط في أنشطة التعاون والتوعية لتأمين الدعم لعمل المحكمة ورفع مكانتها الدولية.

١٠ - وشارك رئيس المحكمة يوم ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في مناقشة حول دور المحاكم واللجان الإقليمية في نظام العدالة الدولي، جرت خلال المؤتمر الاستشاري المعني بالعدالة الجنائية الدولية المعقود في مقر الأمم المتحدة بنيويورك. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر تكلم الرئيس بمناسبة صدور التقرير المعنون ”دعم العملية الانتقالية: الدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجال نقل المعارف“. وشدد في كلمته على أن الشراكات مع الهيئات القضائية الوطنية في المنطقة تشكل جزءا لا يتجزأ من استراتيجية الإنجاز للمحكمة، فضلا عن كونها هدفا من الأهداف الرئيسية فيما يتعلق بتراث المحكمة.

١١ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ تكلم رئيس المحكمة أمام الجمعية العامة بخصوص التقرير السنوي السادس عشر للمحكمة (A/64/205–S/2009/394). وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ألقى الرئيس كلمة بمناسبة افتتاح السنة الأكاديمية لكليات العلوم الاجتماعية في جامعة روما تري بروما. وناقش الرئيس مسألة الحق في محاكمة عادلة بموجب القانون الدولي، مع إشارة خاصة إلى عمل المحكمة.

١٢ - وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر عقد رئيس المحكمة، والمدعي العام، ورئيس قلم المحكمة جلسة إحاطة دبلوماسية نصف سنوية حضرها ممثلو نحو ٧٠ سفارة وأعضاء السلك الدبلوماسي في لاهاي. وركزت جلسة الإحاطة على آخر التطورات في المحكمة، والتقدم المحرز نحو تنفيذ استراتيجيتها للإنجاز.

١٣ - وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر تكلم رئيس المحكمة أمام مجلس الأمن بشأن التقرير الثاني عشر عن استراتيجية الإنجاز للمحكمة (S/2009/589).

١٤ - وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ استقبل الرئيس في المحكمة وكيلة الأمين العام للشؤون القانونية، المستشارة القانونية للأمم المتحدة باتريشيا أوبراين. والتقى رئيس المحكمة ونائبه والمدعي العام ورئيس قلم المحكمة بالمستشارة القانونية لمناقشة التقدم المحرز في المحاكمات المعروضة على المحكمة، واستراتيجية إنجاز ولايتها، وخططها الرامية إلى الحفاظ على تراثها.

١٥ - وفي ٢٣ شباط/فبراير افتتح الرئيس المؤتمر المعني بتقييم تراث المحكمة. وكان الغرض من المؤتمر كفالة إجراء مشاورات واسعة النطاق بشأن العناصر الأساسية لتراث المحكمة في منطقة يوغوسلافيا السابقة وخارجها.

١٦ - وفي الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠ حضر الرئيس والمدعي العام ورئيس قلم المحكمة المؤتمر الاستعراضي الأول لنظام روما الأساسي المعقود في كمبالا، بناء على دعوة من رئيس جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وحضر الرئيس ورئيس قلم المحكمة عددا من الاجتماعات تقاسما فيها مع المشاركين الآخرين معارفهما وتجاربهما المتعلقة بسير عمل المحاكم الدولية والإجراءات الجنائية الدولية.

١٧ - والتقى رئيس المحكمة مع مسؤولي الأمم المتحدة والممثلين الدبلوماسيين في نيويورك في الفترة من ١٤ إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠ لمناقشة القضايا ذات الصلة بعمل المحكمة. والتقى الرئيس ورئيس قلم المحكمة مع المسؤولين في مقر الأمم المتحدة وممثلين عن الاتحاد الأوروبي وألمانيا والنمسا وإسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لمناقشة قضايا التوظيف والميزانية. ومن القضايا ذات الأهمية الخاصة تفسير المراقب المالي للأمم المتحدة لقرار الجمعية العامة ٢٥٦/٦٣ الذي يبدو ظاهريا كأنه يأذن للمحكمة بعرض عقود على الموظفين وفقا لجداول المحاكمة المعمول بها. وهذا التدبير كان من شأنه أن يساعد المحكمة على استبقاء موظفيها الذين هم على درجة عالية من الخبرة، غير أن السلطات المعنية بالميزانية في المقر أبلغت المحكمة بعدم جواز توفير عقود للموظفين خارج إطار مقترحات الميزانية المعتمدة. وتأمل المحكمة في أن يدفع اعتماد قرار مجلس الأمن ١٩٣١ (٢٠١٠)

الهيئات المعنية في الأمم المتحدة إلى اتخاذ التدابير المناسبة فورا لمساعدة المحكمة على استبقاء موظفيها المؤهلين. وما لم تُتخذ تدابير الآن فإن نزوح الموظفين المؤهلين من المحكمة سيستمر، وتتعرض استراتيجية الإنجاز للخطر.

١٨ - وفي حزيران/يونيه عام ٢٠١٠ شارك الرئيس والمدعي العام ورئيس قلم المحكمة أيضا في اجتماع للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية التابع لمجلس الأمن. وفي ١٨ حزيران/يونيه تكلم الرئيس أمام مجلس الأمن بشأن التقرير الثالث عشر عن استراتيجية الإنجاز للمحكمة (S/2010/270).

١٩ - وفي الفترة من ٥ إلى ٧ تموز/يوليه قاد رئيس المحكمة بعثة إلى كرواتيا تلبية لدعوة من المحكمة العليا في البلد، التقى خلالها مع رئيس قضاة المحكمة العليا الكرواتية وأجرى مناقشة مائدة مستديرة مع القضاة الآخرين. واجتمع أيضا برئيس جمهورية كرواتيا، ووزير العدل فيها ورئيس مكتب التعاون مع المحاكم الجنائية الدولية التابع لوزارة العدل، وبممثلين آخرين للمجتمع الدولي وقطاع المنظمات غير الحكومية. وجرت الزيارة في إطار الجهود المتواصلة التي يبذلها الرئيس لتكثيف تقاسم المعارف والتعاون مع السلطات القضائية المحلية، باعتبار ذلك جزءا رئيسيا من تراث المحكمة.

٤ - النشاط القضائي

٢٠ - بموجب السلطات الموكلة إليه بمقتضى النظام الأساسي والقواعد والتوجيهات الخاصة بممارسات المحكمة، أصدر الرئيس أوامر عديدة بتكليف الدوائر بالقضايا واستعراض عدة قرارات اتخذها رئيس قلم المحكمة ووافق الرئيس أيضا على خمسة طلبات للعفو وتخفيف العقوبة والإفراج المبكر عن أشخاص أدانتهم المحكمة، ورفض أربعة طلبات أخرى من هذا القبيل.

باء - مكتب المحكمة

٢١ - عملا بالبند ٢٣ من القواعد يتكون مكتب المحكمة من الرئيس ونائبه وكبار القضاة في الدوائر الابتدائية للمحكمة. وقد تشاور الرئيس مع المكتب بشأن مسائل متعلقة بسير عمل المحكمة؛ وتعديل التوجيهات الخاصة بالممارسات؛ وطلبات العفو وتخفيف العقوبة والإفراج المبكر عن الأشخاص المدانين الذين يقضون فترات عقوبتهم.

جيم – مجلس التنسيق

٢٢ – عملا بالبند ٢٣ – مكررا من القواعد، يتكون مجلس التنسيق من الرئيس والمدعي العام ورئيس قلم المحكمة. وقد اجتمع المجلس بانتظام خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير لمناقشة جملة أمور منها استراتيجية الإنجاز للمحكمة، واستبقاء الموظفين، وأولويات الترجمة، والأنشطة المتعلقة بتراث المحكمة، وسياسات الاتصالات، وعمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية التابع لمجلس الأمن فيما يتعلق بآلية المحكمة لتصريف الأعمال المتبقية.

دال – الجلسات العامة

٢٣ – عقد القضاة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير جلسة عامة عادية واحدة وثلاث جلسات عامة استثنائية. وفي الجلسة العامة غير العادية المعقودة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ أُعيد انتخاب القاضي باتريك روبنسون (جامايكا) والقاضي أو – غون كوون (جمهورية كوريا) في منصبي رئيس المحكمة ونائب رئيسها. وفي الجلسة العامة العادية الثامنة والثلاثين المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اعتمد القضاة قاعدة جديدة للإجراءات والأدلة هي القاعدة ٩٢ – خامسا، لتنظيم قبول الأدلة في المحاكمات التي لا يتوافر فيها شهود بسبب التخويف والرشوة. وفي الجلسة الاستثنائية المعقودة في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٠، ناقش القضاة مسألة رفع السرية عن السجلات السرية للمحكمة، وفقا لطلب مجلس الأمن في أعقاب تقرير الأمين العام عن آلية المحكمة لتصريف الأعمال المتبقية الصادر في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩[(١)]. وفي الجلسة العامة الاستثنائية المعقودة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠ اعتمد القضاة توصيات الفريق العامل المعني بالتعجيل بسير المحاكمات.

هاء – لجنة القواعد

٢٤ – تتألف العضوية القضائية للجنة القواعد من القاضية كارمل أغيوس (رئيسة)، ورئيس المحكمة باتريك روبنسون، ونائب الرئيس أو – غون كوون، والقضاة كيفين باركر وألفونس أوري ووكريستوف فلوغه. ومن ضمن الأعضاء الذين ليس لهم حق التصويت المدعي العام ورئيس قلم المحكمة وممثل رابطة محامي الدفاع. وقد عقدت لجنة القواعد خلال الفترة المشمولة بالتقرير سبعة اجتماعات لمناقشة مقترحات القواعد وتقديم توصيات إلى

(١) تقرير الأمين العام عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لخيارات المواقع المحتملة لوضع محفوظات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومقر آلية (آلييتي) تصريف الأعمال المتبقية لهاتين المحكمتين (S/2009/258).

القضاة، وذلك في التواريخ التالية: ٢٥ أيلول/سبتمبر و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٢١ و ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

واو – آلية تصريف الأعمال المتبقية

٢٥ – صدر في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩ تقرير الأمين العام عن آلية تصريف الأعمال المتبقية (S/2009/258)، وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ أبلغ الأمين العام المحكمة باعتماد مجلس الأمن التوصيات الواردة في التقرير، وطلب إلى المحكمة أن تمتثل للتوصية الواردة في الفقرة ٢٥٩ (م)، وأن تقدم تقريرا عن تنفيذها للمهام المحددة في الفقرة ٢٥٩ (ل) المتعلقة بآلية تصريف الأعمال المتبقية. وأبلغت المحكمة عن تنفيذها لكل واحدة من هذه التوصيات في تقريريها المقدمين إلى مجلس الأمن كل ستة أشهر (S/2009/589 و S/2010/270). وعلاوة على ذلك حرصت المحكمة على الاستجابة للطلبات الواردة من مكتب المستشارة القانونية للحصول على معلومات عن إنشاء آلية لتصريف الأعمال المتبقية، في ضوء اقتراب موعد إنجاز المحكمة لولايتها.

ثالثا – أنشطة الدوائر

ألف – تكوين الدوائر

٢٦ – يعمل في المحكمة حاليا ٢٧ قاضيا من ٢٦ بلدا. وتتألف الدوائر من ١٤ من القضاة الدائمين، وقاضيين دائمين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا يعملان في دائرة الاستئناف، و ١١ من القضاة المخصصين.

٢٧ – والقضاة الدائمون هم باتريك روبنسون (الرئيس، جامايكا)، وأو – غون كوون (نائب الرئيس، جمهورية كوريا)، وكيفين باركر (رئيس دائرة، أستراليا)، وألفونس أوري (رئيس دائرة، هولندا)، وفاوستو بوكار (إيطاليا)، وليو داتشون (الصين)، وثيودور ميرون (الولايات المتحدة الأمريكية)، وكارمل أغيوس (مالطة)، وجان كلود أنتونيتي (فرنسا)، وباكوني جاستيس مولوتو (جنوب أفريقيا) وكريستوف فلوغه (ألمانيا)، وبورتون هال (جزر البهاما)، وهاورد موريسون (المملكة المتحدة)، وغي ديلفوا (بلجيكا). والقاضيان الدائمان من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا العاملان في دائرة الاستئناف هما محمد غوني (تركيا) وأندريسيا فاز (السنغال). وقد عُين القضاة غي ديلفوا (بلجيكا)، وهاورد موريسون (المملكة المتحدة)، وبورتون هال (جزر البهاما) خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير للحلول محل القضاة كريستين فان دين وينغيرت (بلجيكا)، وإيان بونومي (المملكة المتحدة)، ومحمد شهاب الدين (غيانا) الذين استقالوا من المحكمة.

٢٨ - وقد عمل القضاة التالية أسماؤهم خلال هذه الفترة كقضاة مخصصين: جانيت نوسورثي (جامايكا)، وأرباد براندلير (هنغاريا)، وستيفان تريشل (سويسرا)، وأنطوان كيسيا - مبي ميندوا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وكيمبرلي بروست (كندا)، وأوليه بيورن شتولي (النرويج)، وفريدريك هارهوف (الدانمرك)، وفلافيا لاتانزي (إيطاليا)، وبيدرو دافيد (الأرجنتين)، وميشيل بيكار (فرنسا)، وأولديس كينيس (لاتفيا)، وإليزابيث غوونزا (زمبابوي)، وميلفيل بيرد (ترينيداد وتوباغو)، وبريسكا ماتيمبا نيامبي (زامبيا).

٢٩ - وعمل القضاة التالية أسماؤهم في الدوائر الابتدائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير: القضاة كوون (رئيس دائرة)، وباركر (رئيس دائرة)، وأوري (رئيس دائرة)، وأغيوس (رئيسة دائرة)، وأنتونيتي (رئيس دائرة)،ومولوتو (رئيس دائرة)، وفلوغه (رئيس دائرة)، وهال (رئيس دائرة)، وموريسون، وديلفوا، ونوسورثي، وبراندلير، وتريشل، ومندوا، وبروست، وشتولي، وهارهوف، ولاتانزي، ودافيد، وبيكار، وكينيس، وغوونزا، وبيرد، ونيامبي.

٣٠ - وتتكون دائرة الاستئناف من القضاة روبنسون (رئيس دائرة)، وغوني، وبوكار، وليو، وفاز، وميرون، وأغيوس.

باء - النشاط الرئيسي للدوائر الابتدائية

١ - الدائرة الابتدائية الأولى

(أ) المرحلة التمهيدية

٣١ - لا توجد قضايا في المرحلة التمهيدية أمام الدائرة الابتدائية الأولى.

(ب) مرحلة المحاكمة

قضية غوتوفين وتشيرماك ومار كاتش

٣٢ - وُجهت إلى المتهمين تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب، يدعى ارتكابها في كرواتيا في عام ١٩٩٥. وتتكون الدائرة الابتدائية من القضاة أوري (رئيس الدائرة) وكينيس وغوونزا. وبدأت المحاكمة في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٨. وانتهت جلسات الاستماع إلى الأدلة، وقدمت الخُلاصات النهائية في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠، وسيُستمع إلى المرافعات الشفوية النهائية في نهاية آب/أغسطس أو بداية أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

قضية بيريشيتس

٣٣ - وُجهت لمومتشيلو بيريشيتش تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاك قوانين أو أعراف الحرب ، يُدعى ارتكابها في سراييفو وسريبرنيتسا (البوسنة والهرسك)، وكذلك في زغرب (كرواتيا) في الفترة من آب/أغسطس ١٩٩٣ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وتتكون الدائرة الابتدائية من القضاة مولوتو (رئيس الدائرة)، ودافيد، وبيكار. وبدأت المحاكمة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وانتهى الادعاء من عرض قضيته في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وبدأ الدفاع في عرض قضيته في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٠.

قضية ي. ستانيسيتش وسيماتوفيتش

٣٤ - وُجهت إلى المتهمين يوفيكا ستانيسيتش وفرانكو سيماتوفيتش تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب، يُدَّعى ارتكابها في كرواتيا والبوسنة والهرسك خلال الفترة من نيسان/أبريل ١٩٩١ إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وتتكون الدائرة الابتدائية من القضاة أوري (رئيس الدائرة) وبيكار وغوونزا. وبدأت المحاكمة في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، إلا أنها أُجلت بأمر من دائرة الاستئناف في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ بسبب الحالة الصحية لسيماتوفيتش. واستُؤنفت المحاكمة في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وهي الآن في مرحلة المرافعات الرئيسية للادعاء.

(ج) قضايا إهانة المحكمة

قضية هارتمان

٣٥ - وُجهت إلى فلورانس هارتمان تهمة إهانة المحكمة وذلك بإفشائها قرارين سريين لدائرة الاستئناف. وكانت الدائرة الابتدائية تتكون من القضاة مولوتو (رئيس الدائرة)، وغوني، وليو. وصدر الحكم في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وأُدينت المتهمة وحُكم عليها بدفع غرامة قدرها ٠٠٠ ٧ يورو.

٢ - الدائرة الابتدائية الثانية

(أ) المرحلة التمهيدية للمحاكمة

سيسيلج

٣٦ - في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، أصدرت الدائرة الابتدائية أمرا بدلا من إصدار لائحة اتهام توجه فيه إلى فوجيسلاف سيسيلج تهمة انتهاك حرمة المحكمة لإفشائه معلومات في كتاب قد تمكن من تحديد هوية ١١ شاهدا محميا، منتهكا بذلك أوامر إحدى الدوائر. وقد

مثل أوليا أمام الدائرة في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠ ثم مثّل أوليا أمام الدائرة في ٦ أيار/مايو ٢٠١٠. وخلال مثول المتهم أوليا مرة ثانية، قُدم باسمه دفع بإنكار الذنب. ويجري حاليا تجهيز القضية من أجل المحاكمة.

(ب) المحاكمة

بوبوفيتش وآخرون

٣٧ - وُجهت إلى فوجادين بوبوفيتش، وليوبيزا بييرا، ودراغو نيكوليتش، وليبومير بوروفكنين، وفينكو باندوريفيتش تُهم ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، والتآمر لارتكاب الإبادة الجماعية، وارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وانتهاك قوانين أو أعراف الحرب. ووُجهت إلى راديفوي ميليتش وميلان غفيرو تهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاك قوانين أو أعراف الحرب. ويُدّعى بأن الجرائم الموجه الاتهام بشأنها قد ارتُكبت في البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٥. وأصدرت الدائرة الابتدائية مؤلفة من القضاة آغيوس (رئيسا)، وكوون، وبروست، وستول (قاض احتياطي) حكمها في القضية في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وثبتت إدانة كل من المتهمين السبعة بتهم معينة. وحكم على كل من فوجادين بوبوفيتش وليوبيزا بييرا بالسجن مدى الحياة؛ وحكم على دراغو نيكوليتش بالسجن لمدة ٣٥ عاما؛ وعلى راديفوي ميليتش بالسجن لمدة ١٩ عاما؛ وعلى ليبومير بوروفكنين بالسجن لمدة ١٧ عاما؛ وعلى فينكو باندوريفيتش بالسجن لمدة ١٣ عاما؛ وعلى ميلان غفيرو بالسجن لمدة ٥ أعوام.

دوردفيتش

٣٨ - وُجهت إلى فلاستيمير دوردفيتش تهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب، يدعى ارتكابها في كوسوفو في عام ١٩٩٩. وقد اعتقل المتهم في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وبدأت المحاكمة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وتتألف الدائرة الابتدائية من القضاة باركر (رئيسا)، وفلوغه، وبيرد. وختم الادعاء مرافعاته في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وشرعت هيئة الدفاع في مرافعاتها في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ واختتمتها في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠. وقدمت المذكرات النهائية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ واستمع إلى المرافعات الختامية في ١٣ و ١٤ تموز/يوليه. والقضية هي حاليا في مرحلة صياغة الحكم.

م. ستانيسيتش وزوبليانين

٣٩ - وُجهت إلى كل من ميكو ستانيسيتش وستوجان زوبليانين ١٠ تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب، يدعى ارتكابها في الفترة من نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ في البوسنة والهرسك. وتتألف الدائرة الابتدائية من القضاة هول (رئيسا)، وديلفوا، وهارهوف. وبدأت المحاكمة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وتستمع الدائرة حاليا إلى مرافعة الادعاء الرئيسية.

توليمير

٤٠ - وُجهت إلى ازدرافكو توليمير تهمة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، والتآمر لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، وارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وانتهاك قوانين أو أعراف الحرب، يدّعى ارتكابها في البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٥. وتتألف الدائرة الابتدائية من القضاة فلوغه (رئيسا)، ومينـدوا، ونيامبي. وبدأت المحاكمة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ وتستمع الدائرة حاليا إلى مرافعة الادعاء الرئيسية.

(ج) انتهاك حرمة المحكمة

سيسيلج

٤١ - في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أصدرت الدائرة الابتدائية الثانية أمرا بدلا من إصدار لائحة اتهام توجه فيه إلى فوجيسلاف سيسيلج تهمة انتهاك حرمة المحكمة لقيامه في كتاب من تأليفة بإفشاء معلومات سرية منتهكا بذلك أوامر تمنح الحماية لثلاثة شهود وبنشر مقتطفات من بياناتهم الخطية. وجرت المحاكمة في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩. وثبتت إدانة سيسيلج بموجب حكم صدر في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بتهمة انتهاك حرمة المحكمة وحكم عليه بالسجن لمدة ١٥ شهرا.

٣ - الدائرة الابتدائية الثالثة

(أ) المرحلة التمهيدية للمحاكمة

٤٢ - لا تنظر الدائرة الابتدائية الثالثة حاليا في أي قضايا تمهيدية للمحاكمة.

(ب) المحاكمة

كارادیتش

٤٣ - وُجهت إلى رادوفان كارادیتش ١١ تُهمة بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب، يدعى ارتكابها في البوسنة والهرسك في الفترة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥. وتتألف الدائرة الابتدائية من القضاة كوون (رئيسا)، وموريسون، وبيرد، ولاتانزي (قاض احتياطي). وبدأت المحاكمة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وتستمع الدائرة حاليا إلى مرافعة الادعاء الرئيسية.

سيسيلج

٤٤ - وُجهت إلى فوجيسلاف سيسيلج تهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب، يدعى ارتكابها في كرواتيا والبوسنة والهرسك وفيوفودينا (صربيا) فيما بين آب/أغسطس ١٩٩١ وأيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وتتألف الدائرة الابتدائية من القضاة أنتونيتي (رئيسا)، وهارهوف، ولاتانزي. وبدأت المحاكمة من جديد في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وقامت الدائرة الابتدائية في قرارها المؤرخ ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٩، بناء على طلب من الادعاء، بتأجيل الاستماع لشهود معينين. واستؤنفت المحاكمة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ويتوقع أن تختتم مرافعة الادعاء في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وتتوقع الدائرة إصدار أي قرار بشأن ملتمس ينتظر تقديمه بالحكم بالبراءة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

بيريليتش وآخرون

٤٥ - وُجهت إلى يادرانكو بريليتش، وبرونو ستويتش، وسلوبودان براليك، وميليفوي بيتكوفيتش، وفالينتين كوريتش، وبيرسلاف بوسيتش تهم ارتكاب انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف وارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين أو أعراف الحرب، يدعى ارتكابها في البوسنة والهرسك في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٤. وتتألف الدائرة الابتدائية من القضاة أنتونيتي (رئيسا)، وبراندلر، وتريشيل، ومينيدوا (قاض احتياطي). وبدأت المحاكمة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، واختتمت مرافعة الادعاء في أيار/مايو ٢٠١٠. وتنظر الدائرة حاليا في ملتمس الادعاء بإعادة فتح باب مرافعاتها الرئيسية.

(ج) انتهاك حرمة المحكمة

تاباكوفيتش

٤٦ - وجهت إلى المتهم تهمة انتهاك حرمة المحكمة لتقديمه زعما لبيان كاذب بمقابل. وتألفت الدائرة الابتدائية من القضاة باركر (رئيسا)، وهول، وموريسون. وأقر تاباكوفيتش بالذنب وصدر بحقه في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠ حكم بالسجن لمدة ثلاثة أشهر.

٤ - مجلس الإحالة المنصوص عليه في المادة ١١ مكررا

٤٧ - يتألف مجلس الإحالة المنصوص عليه في المادة ١١ مكررا من القضاة أوري (رئيسا)، وكوون، وباركر. وقدم طلب من قبل كوجكو جانكوفيتش بإلغاء قرار الإحالة السابق المتخذ بموجب المادة ١١ مكررا وإعادة قضيته إلى المحكمة. ورفض الطلب في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٥ - مجلس المادة ٧٥ (حاء)

٤٨ - يتألف المجلس المنشأ للبت في طلبات الحصول على معلومات سرية لاستخدامها في الإجراءات القضائية الوطنية بموجب المادة ٧٥ (حاء) من القضاة مولوتو (رئيسا)، وفلوغه، وموريسون. وواصل مجلس المادة ٧٥ (حاء) عمله بكفاءة، وأصدر ١٢ قرارا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

جيم - الأنشطة الرئيسية لدائرة الاستئناف

الطعون التمهيدية

٤٩ - صدر عشرون قرارا بشأن طعون تمهيدية في القضايا التالية: كاراديتش (٥)؛ وغوتوفينا وآخرون (٥)؛ وبوبوفيتش وآخرون (٣)؛ وبيريليتش وآخرون (٥)؛ وتوليمير (١)؛ وستانيسيتش وسيماتوفيتش (١). وينظر حاليا في ثلاثة طعون تمهيدية في القضايا التالية: غوتوفينا وآخرون (١)؛ وبيريليتش وآخرون (١)؛ وسيسيلج (١).

استئناف أحكام انتهاك حرمة المحكمة

٥٠ - صدر حكم استئنافي واحد لحكم بانتهاك حرمة المحكمة في قضية سيسيلج. وينظر حاليا في استئناف حكم انتهاك حرمة المحكمة الصادر بشأن قضية هارتمان.

الطعون المتعلقة بجوهر الدعاوى

٥١ - أصدرت دائرة الاستئناف ثلاثة أحكام نهائية بشأن قضايا دراغومير ميلوسيفيتش، وبوسكوسكي وتاركولوفسكي، وهاراديناي وآخرون.

٥٢ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أيدت دائرة الاستئناف طعن د. ميلوسيفيتش تأييدا جزئيا وخفضت حكم السجن الصادر بحقه من ٣٣ إلى ٢٩ عاما. ورفض بالكامل الأساس الوحيد الذي أقام عليه الادعاء استئنافه والذي طلب فيه إصدار حكم بالسجن مدى الحياة على ميلوسيفيتش.

٥٣ - وفي ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠، رفضت دائرة الاستئناف كل الأسس السبعة التي أقام عليها يوهان تاركولوفسكي استئنافه، وأيدت حكم السجن لمدة ١٢ عاما الصادر إثر المحاكمة. ورفض استئناف الادعاء بشأن الحكم بتبرئة ليوبي بوسكوسكي.

٥٤ - وفي ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، استجابت دائرة الاستئناف بالأغلبية لطلب الادعاء إلغاء قرار الدائرة الابتدائية تبرئة راموش هاراديناي، وإدريس بلاي، ولاهي براهيماي من تهم معينة موجهة في صك الاتهام. وأمرت دائرة الاستئناف بالتالي بإعادة جزئية للمحاكمة.

٥٥ - وينظر حاليا في استئناف واحد - ساينوفيتش وآخرون - أمام دائرة الاستئناف كان قد بلّغ عنه في فترة الإبلاغ السابقة، وقدم استئناف جديد لحكم إلى دائرة الاستئناف في قضية لوكيتش ولوكيتش. ويضطلع حاليا بأنشطة سابقة للاستئناف فيما يتعلق بكل من القضيتين.

٥٦ - وتوفي رسيم دليتش في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠ خلال فترة سراحه المؤقت وفي الوقت الذي كانت الدائرة تبت فيه في الاستئنافين المقدمين من قبل كلا الطرفين. وفي ٢٩ حزيران/ يونيه ٢٠١٠، رفضت دائرة الاستئناف ملتمسا للدفاع بمواصلة إجراءات الاستئناف، وأنهيت الإجراءات بقرار لدائرة الاستئناف بنفس التاريخ.

٥٧ - وصدر في المجموع ١٠٢ قرار وأمر سابق للاستئناف خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

المراجعة

٥٨ - يجري النظر حاليا في طلب مراجعة واحد في قضية سليفانكانين، وعقدت دائرة الاستئناف جلسة ذات صلة بطلب المراجعة بشأن هذه القضية.

الطعون الأخرى

٥٩ - أصدرت دائرة الاستئناف أربعة قرارات بشأن استئنافات أخرى مقدمة بشأن قضايا مركيسيتش وسليفانكانين (٢)، وبريسيتش (١)، وبريليتش وآخرون (١).

رابعا – أنشطة مكتب المدعي العام

ألف – إنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف

٦٠ – لا يزال المدعي العام يولي الانتهاء من جميع المحاكمات ودعاوى الاستئناف المتبقية أولوية قصوى عملا باستراتيجية الإنجاز التي تتبعها المحكمة. وقد أحرز تقدم كبير في هذا الصدد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتجري حاليا في قاعات المحكمة الثلاث المحاكمات التسع المتبقية، ولم تعد هناك أي قضايا في مرحلة ما قبل المحاكمة. ويشكل هذا الأمر محطة هامة بالنسبة للمحكمة.

٦١ – وقد صدر في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ الحكم في قضية بوبوفيتش وآخرون، وهي ثاني قضية تضم عدة متهمين. وأغلقت قضية دورديفيتش في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٠، في حين أوشكت قضية غوتوفينا وآخرون على الانتهاء. وستنتهي في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل قضية برليتش وآخرون، وهي آخر قضية تضم عدة متهمين، وأصبحت قضية بيريزيتش تقترب من الانتهاء من مرحلة جمع الأدلة. أما محاكمات كارادیتش، وسيسلي، وستانيشيتش، وسيماتوفيتش، وستويان، وستانيشيتش، وتوليمير، فتستمر فيها مرحلة جمع الأدلة حتى عام ٢٠١١.

٦٢ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، صدرت أحكام الاستئناف في قضايا دراغومير ميلوشيفيتش وبوشكوسكي وتارتشولوفسكي. وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أنهت دائرة الاستئناف إجراءات دعوى استئناف الحكم في قضية ديليتش نظرا لوفاة المتهم. وبذلك يكون حكم الدائرة الابتدائية نهائيا. وصدر حكم دائرة الاستئناف في قضية هاراديناج وآخرون في ٢١ يوليو ٢٠١٠، وصدر الأمر بإجراء إعادة جزئية للمحاكمة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، ستناقش دعاوى استئناف الأحكام الصادرة في قضايا لوكيتش ولوكيتش وشاينوفيتش وآخرون.

٦٣ – ولا يزال هناك هاربان مطلقا السراح، وهما راتكو ملاديتش، وغوران هادزيتش. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، فصل المدعي العام الاتهامات الموجهة إلى ملاديتش عن لائحة الاتهامات الموجهة إلى كارادیتش، وبسطها. وستسمح لائحة الاتهامات الجديدة التي عرضت في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠ على قاضي التصديق بسير الدعوى المرفوعة ضد ملاديتش على نحو أكثر كفاءة عندما يتم القبض عليه ومحاكمته.

٦٤ - ويعمل مكتب المدعي العام بكامل قدرته على تغطية عمل الإدعاء في الدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف على نحو يتسم بالسرعة والفعالية. ويشدد مكتب المدعي العام على تقديم أدلة من خلال بيانات ومستندات بأقوال الشهود بدلا من الشهادات الشفوية. ولسوء الحظ، لم يتسن تجنب التأخير في عدة محاكمات. ومما أثر على سرعة المحاكمات، الصعوبات المتعلقة بتوافر الشهود، وعدم القدرة على التنبؤ بطول مرافعات الدفاع، والقيود المفروضة على الموارد. وتأجلت عدة قضايا لإعطاء فريقي الادعاء والدفاع مهلة من الوقت لترجمة وتحليل الكميات الكبيرة من الأدلة الجديدة والهامة الواردة من صربيا.

باء - التعاون

١ - التعاون الدولي

٦٥ - يواصل مكتب المدعي العام تعاونه الكامل من الدول من أجل الوفاء بولايته. ولا يزال تعاون دول يوغوسلافيا السابقة يشكل عاملا حيويا في المجالات التالية: (أ) الوصول إلى المحفوظات والمستندات والشهود، (ب) حماية الشهود، و (ج) بذل جهود لتحديد مكان وجود الشخصين الهاربين، وإلقاء القبض عليهما ونقلهما (بما في ذلك اتخاذ تدابير ضد أولئك الذين يقدمون لهم الدعم).

٢ - التعاون الذي أبدته صربيا

٦٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، احتاج مكتب المدعي العام إلى دعم من صربيا في المحاكمات ودعاوى الاستئناف الجارية. والتمس منها أيضا مساعدته في المسألة الحاسمة المتعلقة بإلقاء القبض على الشخصين الهاربين.

٦٧ - وكانت استجابات صربيا لطلبات مكتب المدعي العام للوصول إلى المستندات، والمحفوظات، والشهود سريعة وعلى نحو ملائم عموما. وبما أنه أحرز تقدم في المحاكمات ودعاوى الاستئناف، فإن مكتب المدعي العام يشجع صربيا على مواصلة تمكينه من الحصول دون عوائق على المستندات والمحفوظات التي لديها. وقد واصلت السلطات الصربية أيضا تيسير مثول الشهود أمام المحكمة، بما في ذلك إنجاز الإجراءات المتعلقة باستدعاء الأفراد. وكان تصرف مكتب المدعي العام الصربي المعني بجرائم الحرب، وهيئات إنفاذ القانون سريعا استجابة للشواغل التي أعرب عنها مكتب المدعي العام بشأن ما قيل إنها أعمال تخويف وتهديد صدرت ضد شهود الادعاء.

٦٨ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، فتشت السلطات الصربية شقة زوجة راتكو ملاديتش. وصودرت مواد من بينها ١٨ دفترا تتضمن ملاحظات مدونة بخط يد راتكو ملاتيش وشرائط عن الموضوع نفسه. وتتضمن الدفاتر أكثر من ٠٠٠ ٣ صفحة مكتوبة بخط اليد. وقدمت الحكومة الصربية إلى مكتب المدعي العام صورا ممسوحة ضوئيا من دفاتر ملاديتش في آذار/مارس ٢٠١٠، وسلمت الدفاتر والأشرطة الأصلية في أوائل أيار/مايو ٢٠١٠. وتتضمن الدفاتر معلومات قيمة جدا يجرى الدفع بها الآن كأدلة إثبات في عدد من القضايا.

٦٩ - ولا يزال القبض على الشخصين الهاربين يشكل أهم جانب من الجوانب التي لم تنجز بعد في المساعدة المقدمة من صربيا إلى مكتب المدعي العام.

٧٠ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الوكالات الصربية المكلفة بالتعرف على مكان وجود الشخصين الهاربين والقبض عليهما تحيط مكتب المدعي العام علما بانتظام بما تقوم به من عمل. وقد غطت إحاطاتها نطاق وطبيعة التدابير التي اتخذتها ومسارات التحقيق التي سلكتها، والعمليات التي أجرتها. رغم ما يبديه مكتب المدعي العام من تفاؤل بشأن توصل الجهود التي تبذلها تلك الأجهزة التنفيذية إلى نتائج إيجابية أخرى، فإن ما حقق من نتائج ملموسة كان قليلا. وبعد دراسة دقيقة للأنشطة التنفيذية التي أجريت، أوصى مكتب المدعي العام بقوة بإجراء استعراض متعمق للاستراتيجيات المستخدمة. وطلب مكتب المدعي العام من السلطات الصربية أن توسع جهود البحث عن طريق توسيع نطاق تحقيقاتها، وتكثيف عمليات البحث وزيادة قدرتها العملياتية. ذلك أن من الأهمية بمكان أن تقوم الأجهزة التنفيذية والسلطات السياسية بعمل حاسم ومكثف للتوصل إلى إلقاء القبض على الشخصين الهاربين.

٧١ - وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أعرب المدعي العام عن هذه الشواغل في مجلس الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية. وسيظل الدعم المقدم من المجتمع الدولي ومن الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص، يكتسي أهمية قصوى في تأمين التعاون الذي تبديه هذه الدول.

٣ - التعاون الذي أبدته كرواتيا

٧٢ - أبدت كرواتيا بوجه عام تجاوبا مع احتياجات مكتب المدعي العام. غير أن الطلب الذي قدمه إليها مكتب المدعي العام منذ أمد طويل لموافاته بمستندات عسكرية مهمة تتصل بعملية العاصفة في عام ١٩٩٥ لم يستجب له حتى الآن.

٧٣ - وقد أنشأت الحكومة الكرواتية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ فرقة عمل مشتركة بين الوكالات للنظر في فيما أبلغها به مكتب المدعي العام من مشاعر قلق أثارتها لديه أوجه قصور المحددة في التحقيق الإداري الذي أجري بشأن المستندات العسكرية المفقودة، وعدم التوصل إلى معرفة مكان تلك الوثائق أو مصيرها. وقد قدمت فرقة العمل منذ ذلك الحين سبعة تقارير إلى مكتب المدعي العام. وقد لاحظ مكتب المدعي العام وجود تحسن عام في نوعية التحقيقات الإدارية الكرواتية من حيث طريقة إجراء الاستجوابات. غير أن التحقيق لم يعط بيانا كاملا بشأن مكان وجود المستندات المطلوبة. ولم يقدم حتى الآن أي مستند من تلك المستندات المفقودة.

٤ - التعاون الذي أبدته البوسنة والهرسك

٧٤ - واصلت سلطات البوسنة والهرسك الاستجابة على النحو الملائم لطلبات المساعدة المتعلقة بالوصول إلى المستندات والمحفوظات الحكومية. وواصلت السلطات أيضا تقديم المساعدة بتيسير مثول الشهود أمام المحكمة. ويشجع مكتب المدعي العام سلطات البوسنة والهرسك على مواصلة اتخاذ تدابير ضد أولئك الذين يقدمون الدعم إلى الشخصين الهاربين.

٧٥ - ومن دواعي قلق مكتب المدعي العام أن رادوفان ستانكوفيتش، الذي أدانته المحكمة بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، بما في ذلك جريمة الاغتصاب، ما زال مطلق السراح. وكانت المحكمة نقلته إلى البوسنة والهرسك في أيار/مايو ٢٠٠٥، عملا بالمادة ١١ مكررا من قواعد المحكمة. وقد هرب من السجن بينما كان يقضي عقوبة في فوتشا مدتها ٢٠ عاما. ورغم أن محكمة البوسنة والهرسك أدانت ثلاثة أشخاص على مساعدتهم له على الهروب، يشجع مكتب المدعي العام سلطات البوسنة والهرسك، وكذلك الدول المجاورة، على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقبض عليه.

٧٦ - وواصل مكتب المدعي العام دعم المحاكمات الجارية في قضايا جرائم الحرب في البوسنة والهرسك، ولا سيما أعمال المدعي العام التابع للدولة والإدارة الخاصة لجرائم الحرب. وتتولى مكاتبهما القيام بعمل جانب الإدعاء في القضايا المرفوعة بموجب القاعدة ١١ مكررا واستلام مواد التحقيق المنقولة من مكتب المدعي العام. ويرحب المدعي العام بالقرار المؤرخ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٩ بتمديد فترات مهام الموظفين الدوليين وموظفي الدعم، لكنه يأسف لأن التأخير في تمديدها أثر سلبا على عمل الإدارة الخاصة لجرائم الحرب.

٧٧ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، أدلت شخصيات سياسية بأقوال تؤيد أفرادا أدينوا بارتكاب انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، وتنكر وقوع جرائم أثبتها القضاء. وهذه الأقوال غير مقبولة ومضرة، وهي تؤثر بشكل مباشر على التعاون مع المحكمة. فهي لا تشجع الشهود على الإدلاء بشهاداتهم، وتقوض الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة والاستقرار في المنطقة.

٥ - التعاون الذي أبدته الدول والمنظمات الأخرى

٧٨ - يعتمد مكتب المدعي العام على الدول والمنظمات الدولية في تزويد المحاكمات ودعاوى الاستئناف بالمستندات والمعلومات والشهود. ثم إن للمساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي بقيامه بحماية الشهود، ونقلهم كلما اقتضي الأمر، أهمية بالغة في هذا الصدد.

٧٩ - ويعرب مكتب المدعي العام عن تقديره للدول والمنظمات الدولية والإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا والمنظمات غير حكومية، بما فيها المنظمات التي تعمل في يوغوسلافيا السابقة، لما تقدمه من دعم. وسيظل هذا الدعم يؤدي دورا حاسما.

جيم - إحالة القضايا وملفات التحقيق

٨٠ - أحيلت إلى المنطقة جميع القضايا الجاري البت فيها عملا بالمادة ١١ مكررا من قواعد المحكمة. وتواصل المحكمة رصد التقدم المحرز. واختتم النظر في خمس من القضايا الست التي أحيلت إلى البوسنة والهرسك بأن صدرت فيها قرارات باتة، في حين اختتم النظر في القضية التي أحيلت إلى كرواتيا. ولا تزال الإجراءات المتعلقة بقضية كوفاتشيفيتش التي أحيلت إلى صربيا معلقة في انتظار تقرير ما إذا كان المتهم قادرا على المثول أمام المحكمة.

٨١ - وانتهى مكتب المدعي العام في وقت متأخر من عام ٢٠٠٩ من إحالة جميع ملفات التحقيق إلى السلطات الإقليمية. وقد تمت إحالة سبعة عشر ملف قضية ومعها مواد التحقيقات التي أجريت مع ٤٣ مشتبها به إلى مكاتب المدعين العامين في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا. وقدم مكتب المدعي العام المساعدة لمتابعتها على نحو شامل، وسهل الوصول إلى الأدلة المتاحة في لاهاي.

٨٢ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى مكتب المدعي العام بانتظام طلبات لالتماس المساعدة من الدول والمنظمات الدولية المعنية في قضايا جرائم الحرب. وكان عدد من هذه الطلبات معقدا، ويتطلب قدرا كبيرا من البحث والعناية. وكانت هناك طلبات كثيرة قدمتها السلطات القضائية الوطنية في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة.

دال – دعم المحاكمات الوطنية

٨٣ – واصل مكتب المدعي العام تعزيز العلاقات مع نظرائه في المنطقة من خلال مشروع ''المدعين العامين المكلفين بشؤون الاتصال'' الممول من الاتحاد الأوروبي. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، بدأ ثلاثة مدعون عامون من المنطقة (واحد من البوسنة والهرسك، وواحد من كرواتيا، والآخر من صربيا) العمل في مكتب المدعي العام كمدعين عامين لشؤون الاتصال. وعلى الرغم من أنهم يعملون في القضايا المكلفين بها، فإنهم يتشاورون مع الخبراء في مكتب المدعي العام وغيرهم من المكلفين بالقضايا ذات الصلة، والقضايا العامة. وهم يعملون أيضا كجهات اتصال مع المدعين العامين الوطنيين الآخرين المكلفين بملفات جرائم الجرائم.

٨٤ – وينطوي التعاون في المجال القضائي بين دول يوغوسلافيا السابقة على أهمية بالغة فيما يتعلق بتنفيذ ولاية المحكمة. ذلك أنه رغم بعض التحسينات التي أدخلت على مدى العام الماضي، لا تزال هناك عقبات قانونية تعترض هذا التعاون. ويهدد هذا الوضع نجاح التحقيق في قضايا جرائم الحرب والمحاكمة عليها. ويقدم مكتب المدعي العام الدعم على نحو فعلي في إنشاء آليات لتعزيز التعاون الإقليمي. وتحقيقا لهذه الغاية، يشترك المكتب في حوار مستمر مع نظرائه في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة، ويقدم الدعم إلى مختلف دورات التدريب، وأفضل الممارسات، ومبادرات تبادل المعلومات.

خامسا – أنشطة قلم المحكمة

٨٥ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل قلم المحكمة الاضطلاع بمسؤولياته القانونية عن طريق توفير الدعم التشغيلي لدوائر المحكمة ومكتب المدعي العام، وإدارة شؤون المحكمة، والاضطلاع بدور قناة الاتصال فيها[٢]. وبينما لم تتغير المجالات الرئيسية للمسؤولية التي يضطلع بها المسجل، فقد واجهته تحديات وأولويات جديدة، مثل تقليص عدد موظفي المحكمة، وإرثها. ومن ثم قرر دمج أقسام وإعادة توزيع مهام داخل قلم المحكمة من أجل ترشيد عمليات تلك الأقسام والمهام وتحقيق المزيد من الكفاءة، بما يتماشى مع استراتيجية الإنجاز.

(٢) المادة ١٧ (١) من النظام الأساسي للمحكمة والقاعدة ٣٣ (ألف) من لائحة الإجراءات والأدلة.

ألف – مكتب المسجل

٨٦ – يضم المكتب المباشر للمسجل حاليا نائب المسجل ورئيسا للمكتب. وبالإضافة إلى تنسيق عمل مختلف أقسام قلم المحكمة المبينة أدناه، تناول المكتب المباشر للمسجل طائفة كبيرة من المسائل القانونية والسياساتية والتشغيلية، مثل صياغة وتنفيذ سياسات تقليص حجم المحكمة. وبُذلت كذلك جهود مركزة من أجل الاحتفاظ بالموظفين لإتمام ولاية المحكمة، ومساعدة الموظفين على المضي في حياتهم المهنية، وإعداد سجلات المحكمة لأغراض الحفظ، والتحسب للانتقال من محكمة مكتملة إلى آلية لمعالجة المسائل المتبقية.

٨٧ – وقامت دائرة الاتصالات، التي يشرف عليها المسجل وتتألف من قسم لوسائط الإعلام والدعوة وشبكة الإنترنت وقسم للمكتبة والمنشورات وبوابة الاتصال الداخلية (تريبيونت) والزيارات، بإدارة أحداث عامة كبرى، مثل بدء محاكمة رادوفان كارادزيتش التي أثارت اهتماما متزايدا من وسائط الإعلام والأوساط الأكاديمية والجمهور. وواصل برنامج التوعية التابع للمحكمة، والذي مرت الذكرى السنوية العاشرة على إنشائه في نهاية عام ٢٠٠٩، إذكاء الوعي بعمل المحكمة وتعزيز إرثها في جميع أنحاء المنطقة. وتحقق ذلك من خلال أنشطة مثل تنسيق أكثر من ٢٠ زيارة لما يربو على ٤٠٠ زائر من المنطقة إلى لاهاي، والمشاركة في حوالي ٢٠ مؤتمرا ومناسبة في أنحاء المنطقة؛ وكان من بين أبرز معالم البرنامج جولة من العروض في ١٥ مدرسة ثانوية من مدارس كوسوفو لأكثر من ٣٥٠ طالبا. وازداد تطوير الموقع الشبكي للمحكمة باعتباره أداة للمعلومات ولإرث المحكمة من خلال إدراج عدد من الخصائص الجديدة واستمرار ترجمة المواد الموجودة والجديدة إلى البوسنية/الكرواتية/الصربية والفرنسية. ورحب قسم المكتبة والمنشورات وبوابة الاتصال الداخلية (تريبيونت) والزيارات بعدد من الزائرين هو الأكبر على الإطلاق (ما يزيد على ٥٠٠ ٧ زائر)، وزاد من تطوير بوابة الاتصال الدخلية ”تريبيونت“ باعتبارها أساسا مرجعيا لجميع المسائل المتعلقة باستراتيجية الإنجاز. ومن أجل زيادة أثر سياسات الاتصال الداخلية والخارجية، مع التركيز مجددا على التوعية، سيجدد قلم المحكمة هياكل الاتصال وسياساته خلال الفترة المقبلة.

باء – أقسام خدمات الدعم القضائي

٨٨ – في الفترة المشمولة بالتقرير، قدم قسم خدمات إدارة ودعم المحكمة الدعم إلى عشر محاكمات ابتدائية وست حالات استئناف وخمس قضايا انتهاك لحرمة المحكمة. كما قدم الدعم بخدمة كاتب الجلسة لستة عشر جلسة تداول بالفيديو، وساعد في سبع مهام في إطار القاعدة ٩٢ مكررا. وقدم القسم الدعم أيضا من خلال موظفي الاتصال للشؤون القانونية

التابعين له والمعنيين بالتمثيل الذاتي إلى ثلاثة متهمين يمثلون أنفسهم أمام المحكمة، وذلك في تيسير إيجاد حلول للمسائل التي تطرأ أثناء الجلسات. وخلال تلك الفترة، جهز مساعدو سجلات المحكمة وكتبة الجلسات وحُجّاب المحكمة ٧ ٦٤٥ ملفا مقدما من الأطراف ومن جهات أخرى في إجراءات سابقة على المحكمة.

٨٩ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، نُقلت وحدة إدارة المحفوظات والسجلات لتصبح تحت المسؤولية التشغيلية لقسم خدمات إدارة ودعم المحكمة. ومنذ ذلك الحين، ركزت الوحدة على إنشاء نظام لإدارة السجلات يتسق مع نظام الأمم المتحدة لإدارة المحفوظات والسجلات، وعلى كفالة وجود استراتيجية لأمن المعلومات من أجل إدارة سجلات المحكمة بشكل سليم. وبالإضافة إلى ذلك، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضعت المحكمة الصيغة النهائية لعقد رقمنة أكثر من ٦٠ ٠٠٠ ساعة من السجلات السمعية - البصرية لجلساتها، ويسير المشروع على نحو جيد.

٩٠ - وواصل قسم خدمات المؤتمرات واللغات توفير خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية واختزال المحاضر لجميع أجهزة المحكمة. وترجمت وحدات الترجمة التحريرية حوالي ٦٠ ٠٠٠ صفحة إلى اللغات الإنكليزية، والفرنسية، والبوسنية/الكرواتية/الصربية، والألبانية، والمقدونية، ويجري العمل على عدة وثائق طويلة. وسجلت وحدة الترجمة الشفوية ما يقرب من ٦ ٠٠٠ يوم من أيام عمل مترجمي المؤتمرات الشفويين. وجهزت دوائر اختزال المحاضر أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ صفحة من محاضر الجلسات. وقُدمت أيضا خدمات الترجمة الشفوية للاجتماعات الرسمية، وجلسات إعداد الشهود، والبعثات خارج مقر المحكمة، بما في ذلك البعثات في المنطقة.

٩١ - ويتألف قسم الضحايا والشهود من ثلاث وحدات رئيسية. ويسرت وحدتا العمليات والدعم التابعتين للقسم سفر ٥٩٤ شاهدا، وأفراد الدعم المصاحبين، إلى لاهاي للإدلاء بشهادتهم. ونسقت وحدة الحماية أعمال المواجهة المحترفة لعدد متزايد من التهديدات التي يتعرض لها الشهود قبل مثولهم أمام المحكمة وخلاله وبعده؛ وعملت وحدة الحماية عند اللزوم على نقل الشهود موضع الحماية.

٩٢ - وقدم مكتب المعونة القانونية ومسائل الاحتجاز خدماته لأكثر من ٤٨٠ عضوا من أعضاء أفرقة الدفاع المكلفين أو المعينين لـ ٤٠ متهما في ١٧ قضية، وذلك في الإجراءات التمهيدية للمحاكمة وإجراءات المحاكمة والاستئناف. وقدم أيضا مساعدة مصممة للمتهمين الذين يمثلون أنفسهم، حيث وضع سياسات محددة بالاشتراك مع مكتب الاتصال للشؤون القانونية المعني بالتمثيل الذاتي ووحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة. ويسر المكتب التمثيل

القانوني للمشتبه بهم خلال الاستجوابات مع الادعاء، وكذلك للمدانين أو الشهود المحتجزين لدى وحدة الاحتجاز. وواصل المكتب إدارة إنفاذ الأحكام الصادرة بحق من أدانتهم المحكمة، بما يشمل نقل المدانين إلى الدول لقضاء مدة عقوبتهم، والاتصال مع مختلف الهيئات التفتيشية بشأن ظروف الاحتجاز، ومساعدة مكتب الرئيس فيما يتعلق بطلبات العفو وتخفيف الأحكام والإفراج المبكر. وأخيرا، قدم مكتب المعونة القانونية ومسائل الاحتجاز الدعم إلى أفرقة الدفاع عن طريق توسيع نطاق تسهيلات تكنولوجيا المعلومات المتاحة لهم وتحسين جودتها.

٩٣ - وواصلت وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة العمل بمستوى عال من النشاط في خدمة العملية القضائية على أساس يومي فيما يتعلق بالمتهمين في المرحلة الابتدائية، وفي تقديم الرعاية الآمنة لجميع المحتجزين أثناء الاحتجاز: فقد تطلبت الزيادة في عدد المحتجزين في مرحلة الاستئناف قدرا كبيرا من الإدارة نظرا لأن المحتجزين أصبحوا أقل انشغالا بإجراءات المحكمة وأكثر اهتماما بحالة احتجازهم. وهناك تحديات إضافية شملت ارتفاع أعمار المحتجزين (حيث يتجاوز متوسط أعمارهم ٥٨ عاما)، مما يسفر عن مشاكل متزايدة ومعقدة من الناحية الطبية ومن ناحية الرعاية الصحية؛ وعدد كبير من طلبات الإفراج المؤقت لُمدد مختلفة؛ وتيسير احتياجات إضافية لعدة متهمين ممن يمثلون أنفسهم، وشهود محتجزين، ومحتجزين متهمين بانتهاك حرمة المحكمة.

جيم - شعبة الشؤون الإدارية

٩٤ - قررت الجمعية العامة، بعد نظرها في تقريري الأمين العام واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن التقديرات المنقحة للميزانية، أن تعتمد للحساب الخاص للمحكمة مبلغا إجماليه ٥٠٠ ٢٨٥ ٢٩٠ دولار (وصافيه ٣٠٠ ٢٦٥ ٢٦٨ دولار) لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (القرار ٦٤/٢٤٠). وخلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، تقدر الموارد الخارجة عن الميزانية بنحو ٠٠٠ ٠٨٦ ٢ دولار، من المقرر استغلالها في أنشطة متنوعة للمحكمة. وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠، كانت تبرعات نقدية بمبلغ قدره ٤٧,٤ مليون دولار تقريبا قد وردت لصالح صندوق التبرعات من أجل دعم أنشطة المحكمة. وللفترة من ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠، تلقت المحكمة تبرعات نقدية بمبلغ قدره ٩٠٠ ٧٨٨ ١ دولار.

٩٥ - وشاركت شعبة الشؤون الإدارية بنشاط في تنفيذ عملية التقليص وعملية الاستعراض المقارن، على النحو المصمم بالتشاور مع ممثلي الموظفين. واضطلعت الشعبة أيضا بالمسؤولية عن تنسيق إعداد تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وتقديم التقديرات المنقحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ لدعم التوقعات المنقحة للمحاكمات من ناحية البنود المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف. وفي استعداد آخر لتقليص المحكمة وإغلاقها في نهاية المطاف، بدأت الشعبة في صياغة خطط التصفية للمكاتب وأعدت خطة رئيسية لتخصيص الأماكن بهدف إعادة تخصيص المساحات وزيادة الاستفادة منها إلى الحد الأقصى في جميع الأوقات خلال عملية التقليص.

٩٦ - وصيغت خطة للتصرف في الأصول وأُحيلت إلى مجلس حصر الممتلكات في مقر الأمم المتحدة لإقرارها، بهدف تيسير أعمال شطب الأصول والتصرف فيها نهائيا بقدر أكبر من الكفاءة وحسن التوقيت.